

مستقبل الأمن الإنساني في ظل الانتهاكات الدولية لحقوق الإنسان

The future of human security in light of international human rights violations

نورة مغاوي *، مخبر القانون الدستوري والحكم الراشد، جامعة مستغانم (الجزائر) - [noura.maghaoui.etu@univ-](mailto:noura.maghaoui.etu@univ-mosta.dz)

mosta.dz

أ.د. بوقراس رقية، مخبر القانون الدستوري والحكم الراشد، جامعة مستغانم (الجزائر) - [roukai.boukarras@univ-](mailto:roukai.boukarras@univ-mosta.dz)

mosta.dz

تاريخ النشر: 2026/06/07

تاريخ القبول: 2026/04/06

تاريخ الاستلام: 2026/03/19

ملخص:

يتمحور مفهوم الأمن الإنساني حول تحقيق الأمن للأفراد في ظل التحديات الشاملة التي تواجههم؛ سواء كانت ذلك نتيجة للنزاعات المسلحة أو الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان. تسعى هذه الدراسة إلى البحث في مستقبل الأمن الإنساني في ظل الانتهاكات الدولية لحقوق الإنسان. تركز الدراسة على واقع الانتهاكات الدولية لحقوق الإنسان في السنوات الأخيرة، وأبرز العوامل المتحركة في مستقبل الأمن الإنساني وآفاقه في عصر الأنثروبوسين. وقد خلصت إلى أن مستقبل الأمن الإنساني يعتمد بشكل كبير على قدرة المجتمع الدولي على التعامل بفعالية مع الانتهاكات الدولية الراهنة لحقوق الإنسان، وعلى تعزيز الأطر القانونية والسياسية الدولية التي تحمي حقوق الإنسان وتعاقب المسؤولين عن انتهاكاتهما.

الكلمات المفتاحية: الأمن الإنساني، حقوق الإنسان، مستقبل، الانتهاكات الدولية.

Abstract:

The objective of this study is to examine the future of human security in the context of international human rights violations. The concept of human security revolves around achieving security for individuals in light of the comprehensive challenges they face, whether as a result of armed conflict or widespread human rights violations. It is considered an essential part of ethical and legal development in modern international relations. The study concluded that the future of human security depends heavily on the ability of the international community to deal effectively with current challenges, and on strengthening international legal and political frameworks that protect human rights and punish those responsible for their violations.

Keywords: Human security; human rights; future studies; international violations.

* المؤلف المرسل

مقدمة:

في خضم التحديات المتزايدة التي تواجه حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، يتزايد الاهتمام بمستقبل الأمن الإنساني والحاجة الملحة إلى حماية الأفراد وضمان حقوقهم. حيث تعد انتهاكات حقوق الإنسان، سواء بشكل فردي أو جماعي، تهديدًا كبيرًا للاستقرار العالمي والسلام الدولي، وتشكل تحديات كبيرة للمجتمع الدولي. تتجسد رهانات حقوق الإنسان في عدة جوانب، منها التعذيب والاعتقال التعسفي، وقمع الحريات الأساسية، والتمييز العنصري، وغيرها الكثير. وقد تصاعدت هذه الانتهاكات بشكل ملحوظ في عدة دول في السنوات الأخيرة، مما يجعل البحث عن حلول فعالة وضرورية للحد منها ومنع تفاقمها أمرًا ضروريًا. يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل مستقبل الأمن الإنساني في ظل الانتهاكات الدولية لحقوق الإنسان؛ حيث يعتبر موضوع الأمن الإنساني وانتهاكات حقوق الإنسان خاصة في مناطق النزاع أحد أهم المواضيع التي تشغل الرأي العام الدولي والتي تستحق عناية فائقة خاصة من جانب الدراسات الاستشرافية.

ومن هذا المنطلق **نطرح الإشكالية التالية:**

كيف تؤثر الانتهاكات الدولية لحقوق الإنسان في مستقبل الأمن الإنساني؟

وللإجابة عن الإشكالية تم صياغة **الفرضيات التالية:**

1. تؤثر الانتهاكات الدولية لحقوق الإنسان على مستقبل الأمن الإنساني.
2. كلما ارتفعت نسبة الانتهاكات الدولية لحقوق الإنسان كلما انخفض مستوى الأمن الإنساني مستقبلاً.

أهداف البحث:

تحاول الدراسة تحقيق مجموعة من الأهداف، يمكن تحديدها فيما يلي:

1. الاطلاع بالوضع الدولي الراهن لحقوق الإنسان؛
2. الاطلاع على العوامل المتحركة في مستقبل الأمن الإنساني في ظل الانتهاكات الدولية لحقوق الإنسان،
3. الخروج بجملة من الاقتراحات لتعزيز الأمن الإنساني والحد من الانتهاكات الدولية لحقوق الإنسان، نظراً لأهمية الأمن الإنساني في التفاعلات الدولية المستقبلية.

منهجية البحث:

بالاستناد إلى طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، تم الاعتماد على:

1. المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل طبيعة وواقع الأمن الإنساني في ظل الرهانات الدولية المفروضة في مجال حقوق الإنسان.
2. كما تم الاعتماد على تقنية السيناريو من أجل توقع مستقبل الأمن الإنساني ومدى ارتباطه بالانتهاكات الدولية لحقوق الإنسان.

تقسيم الدراسة:

لغرض معالجة الإشكالية المطروحة، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية؛

1. واقع الانتهاكات الدولية لحقوق الإنسان في القرن الواحد والعشرين،
2. العلاقة بين انتهاكات حقوق الإنسان ومستقبل الأمن الإنساني،
3. آفاق الأمن الإنساني ظل التحديات الراهنة لحقوق الإنسان.

1. واقع الانتهاكات الدولية لحقوق الإنسان في القرن الواحد والعشرين

في عصر الأنثروبوسين (Magny, 2024)، عصر التأثير البشري أفسدت النزاعات المسلحة حياة ملايين المدنيين؛ فالانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان أصبحت ظواهر شائعة في العديد من النزاعات المسلحة. تختلف أشكال هذه الانتهاكات بين التعذيب، والاعتقال التعسفي، وقمع الحريات الأساسية، والتمييز العنصري، وفي حالات معينة قد تصل إلى إبادة جماعية أو جريمة حرب.

1.1 أشكال الانتهاكات الدولية لحقوق الإنسان:

قبل الخوض في تحديد أهم أشكال الانتهاكات الدولية لحقوق الإنسان، نميز أولاً بين حقوق الإنسان والحريات العامة؛ حيث يرتبط مفهوم حقوق الإنسان بالطبيعة البشرية، وهي الحقوق الطبيعية التي لا يمكن لأي فرد أن يستمر في الوجود بدونها ولا ترتبط هذه الحقوق بتواجد الفرد بدولة معينة. أما الحريات العامة فهي الحقوق القانونية التي تنشأ بوجود الفرد داخل دولة ما (فريدة، 2018). ويشار هنا إلى أن حقوق الإنسان تبقى قائمة رغم عدم الاعتراف بها حتى وإن انتهكتها السلطات، أما الحريات العامة فهي مرتبطة بالنظام داخل الدولة وتستمر برضا المحكومين في إطار الدولة. وبالتالي، تكتسي حقوق الإنسان صبغة عالمية في حين تكتسي الحريات العامة صبغة محلية.

تختلف أشكال الاعتداءات على حقوق الإنسان في الدول وتدرج بين قمع الحريات الأساسية إلى انتهاكات صارخة تصل إلى إبادات جماعية وجرائم حرب (Stanton, 2016)، سنوضحها فيما يلي:

أ- **التمييز العنصري:** يُعرّف على أنه أي تفريق أو استثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني، ويهدف إلى إبطال أو إضعاف التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. يُحظر بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (1965)، التي تنص على التزام الدول الأطراف بمنع ومكافحة جميع أشكال التمييز العنصري.

ب- **الاعتقال التعسفي:** يُشير إلى احتجاز شخص أو تقييد حريته دون مسوغ قانوني أو خارج نطاق الضمانات الإجرائية التي يحددها القانون. يُحظر بموجب المادة 9 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966)، التي تنص على أن "لا يجوز اعتقال أي فرد تعسفاً".

ت- **التعذيب:** هو أي فعل يلحق عمداً ألماً أو معاناة شديدة، سواء كانت جسدية أو نفسية، بشخص ما، بهدف الحصول على معلومات أو اعترافات، أو لمعاقبته على فعل ارتكبه أو يُشتبه أنه ارتكبه، أو لترهيبه أو الضغط عليه أو على الآخرين. يُعتبر التعذيب انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان ويُحظره القانون الدولي بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب لعام 1984 (Nowak, 2008) التي أقرتها الأمم المتحدة. المادة الأولى من الاتفاقية تُعرّفه وتُلزم الدول الأطراف باتخاذ تدابير لمنع حدوثه.

ث- **جريمة الحرب:** هي انتهاك خطير لقوانين وأعراف الحرب المعترف بها في القانون الدولي، والتي تُرتكب خلال نزاعات مسلحة دولية أو غير دولية. يُنظم القانون الدولي الإنساني (خاصة اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية 1949 Geneva Conventions) قواعد الحرب ويحدد الأفعال التي تُعتبر جرائم حرب؛ تشمل هذه الجرائم:

- استهداف المدنيين أو الأعيان المدنية.

- قتل أو تعذيب أسرى الحرب.

- استخدام الأسلحة المحظورة مثل الأسلحة الكيميائية.

ج- **الإبادة الجماعية:** هي أي فعل يُرتكب بنية القضاء جزئياً أو كلياً على مجموعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية. تعد المحكمة الجنائية الدولية مسؤولة عن محاكمة الأفراد المتهمين بالإبادة الجماعية بموجب نظام روما الأساسي.

يستبين أن العلاقة بين هذه المفاهيم ليست عبارة عن تتابع زمني اعتباطي، بل هي علاقة سببية وتصاعدية في خطورة الانتهاك الجنائي لحقوق الإنسان (أنظر الجدول رقم 01)، ويوضح نظام روما الأساسي (خاصة المواد 6 إلى 8) كيف تتحول الممارسات التمييزية من انتهاكات حقوقية إلى جرائم تدخل ضمن اختصاص القضاء الدولي. هذا وإن كان لحقوق الإنسان بعد عالمي كما سبق الإشارة إليه، فإنها غالباً ما تنتهك تحت غطاء السيادة الوطنية والخصوصية الثقافية..

1.2 النظم التسلطية والانقلابات العسكرية

تعتبر الأنظمة التسلطية والانقلابات العسكرية من المفاهيم المترابطة في دراسات العلوم السياسية. غالبًا ما تؤدي الأنظمة التسلطية إلى تآكل الديمقراطية وقمع الحريات الأساسية، بينما تُستخدم الانقلابات العسكرية كأداة لتثبيت تلك الأنظمة أو تغيير الأنظمة القائمة نحو مزيد من التسلط.

أ- الأنظمة التسلطية:

تتميز الأنظمة التسلطية (Authoritarian Regimes) بالتركيز الشديد للسلطة في يد قلة أو فرد واحد (الحاكم أو الحزب)، مع تقييد المشاركة السياسية وقمع الحريات الأساسية مثل حرية التعبير والتجمع. يوضح لينز (Juan J. Linz) في كتابه "الأنظمة التسلطية" أن هذه الأنظمة تسعى إلى الحفاظ على استقرارها من خلال:

- السيطرة على الإعلام والرقابة الصارمة.
- تحييد المعارضة السياسية.
- استخدام أدوات القمع مثل الشرطة، والقضاء غير المستقل.
- نشر الخوف لإضعاف مقاومة المواطنين.

ب- الانقلابات العسكرية كوسيلة لتثبيت التسلطية

تُعرّف الانقلابات العسكرية بأنها تدخل الجيش للإطاحة بحكومة مدنية أو ديمقراطية. غالبًا ما تنتهي هذه الانقلابات بتشكيل أنظمة تسلطية تعتمد على حكم عسكري مباشر أو شبه مباشر. وفقًا لصامويل هنتنغتون (Samuel P. Huntington) في كتابه "النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة" فإن الانقلابات العسكرية تحدث عادة في مجتمعات تعاني من ضعف المؤسسات الديمقراطية أو حيث تكون السلطة المدنية عاجزة عن إدارة الأزمات. أو عند استخدام العسكريين الذين يصلون إلى الحكم أدوات القمع لاستبعاد الخصوم السياسيين وضمان استقرار النظام الجديد. وهو ما يجعل الاستبداد قرين نظم تسلطية في بيئة لديمقراطية تزداد فيها قمع الحقوق والحريات.

وبالرجوع إلى تقرير "Human Rights Watch" لعام 2023 أكد أن العديد من الدول التي تحكمها أنظمة تسلطية شهدت ارتفاعاً في القمع السياسي ضد المعارضين، مع استخدام الانقلابات كذريعة للسيطرة على الحكم، وهذا ما يعبر عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الأنظمة التسلطية.

1.3 عالمية حقوق الإنسان وإشكالية التنوع الثقافي:

تتسم حقوق الإنسان بأنها عالمية، مما يعني أنها تنطبق على جميع البشر بغض النظر عن العرق، الدين، الجنس، أو الخلفية الثقافية. وقد تم التأكيد على هذه العالمية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، الذي يُعد وثيقة أساسية تُحدد الحقوق الأساسية التي يجب أن يتمتع بها كل فرد.

على الرغم من طابعها العالمي، فإن حقوق الإنسان تواجه تحديات ناتجة عن التنوع الثقافي والاختلافات السياسية بين الدول. وفي بعض الأحيان، قد تُستخدم مفاهيم مثل السيادة الوطنية أو الخصوصية الثقافية لتبرير انتهاكات حقوق الإنسان أو لتقييد تطبيقها، وهو ما يثير تساؤلات حول كيفية التوفيق بين العالمية والخصوصية الثقافية.

وفي هذا السياق، في بعض المجتمعات الآسيوية والأفريقية، قد تتعارض الممارسات الثقافية التقليدية مع مبادئ حقوق الإنسان، مما يثير جدلاً حول أولوية القيم الثقافية مقابل الحقوق العالمية. حيث أشارت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) إلى أن التوتر بين عالمية حقوق الإنسان والتنوع الثقافي يتطلب حواراً مستمراً لضمان احترام القيم الثقافية دون المساس بالحقوق الأساسية (ديزنتيا، 2018).

لقد أكدت منظمة (اليونسكو) على أهمية الحوار بين الثقافات للتوفيق بين عالمية حقوق الإنسان والتنوع الثقافي. يُعد هذا التوتر قضية مركزية في النقاشات الدولية حول حقوق الإنسان، حيث يمكن أن تتعارض الممارسات الثقافية مع المبادئ العالمية لحقوق الإنسان، مثل المساواة ورفض التمييز. وقد جاء في نص المادة الرابعة من الإعلان العالمي لليونسكو بشأن التنوع الثقافي (UNESCO, 2001) على أن "لا يمكن الاحتجاج بالتنوع الثقافي كذريعة لانتهاك حقوق الإنسان التي يضمنها القانون الدولي". وعلى هذا الأساس، تبدل الجهود

الدولية لتكثيف المفاهيم العالمية لحقوق الإنسان مع السياقات الثقافية، مثل النهوض بحقوق المرأة في مجتمعات تقليدية، دون الإضرار بالهوية الثقافية. وبالرغم من ذلك إلا أن الدول لا تحترم قواعد هذا الإعلان وهو ما انعكس لاحقاً في تأزم حقوق الإنسان في القرن الحادي والعشرين..

1.4 أزمة حقوق الإنسان في القرن الحادي والعشرين:

شهد القرن الحادي والعشرون العديد من الأزمات التي تخللتها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. تختلف أشكال النزاعات العنيفة التي مست بالأفراد في مختلف أقاليم العالم؛ حيث هناك نزاعات تماثلية قائمة بين الدول ونزاعات لا تماثلية تكون جهات غير حكومية طرفاً فيها.

يلاحظ من الشكل رقم 01 (أنظر الشكل رقم 01) تصاعد النزاعات المسلحة وعدد القتلى الذي نتج عن كل نوع منها وذلك في الفترة الممتدة من 1989-2019 أي فترة ما بعد الحرب الباردة وبداية النظام الدولي الجديد؛ حيث يشير اللون الأصفر إلى النزاعات التي تكون الدولة طرفاً فيها، أما اللون الأخضر فيوضح الصراعات بين جماعات مسلحة غير حكومية واللون الأزرق يشير إلى العنف الموجه من جانب واحد ضد المدنيين، في حين أن الخط الأحمر المتعرج يمثل القفزة الهائلة في عدد الوفيات العنيفة من جانب واحد عام 1994 وهي إشارة واضحة إلى حرب الإبادة الجماعية في رواندا.

فيما يلي تحليل لبعض النزاعات القائمة على الدولة في القرن الحادي والعشرين:

أ- حرب العراق:

أدى الغزو الذي قاده الولايات المتحدة للعراق في عام 2003 إلى سقوط نظام صدام حسين، لكنه تسبب أيضاً في فوضى أمنية وانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان. خلال العقد الذي تلا الغزو، استمرت الانتهاكات، بما في ذلك عمليات القتل خارج نطاق القانون، والاختفاء القسري، والتعذيب. في عام 2013، أصدرت منظمة العفو الدولية تقريراً بعنوان "العراق: عقد من الانتهاكات"، يوثق هذه الانتهاكات المستمرة.

ب- ثورات الربيع العربي:

بدأت ثورات الربيع العربي سنة 2010 بمطالب شعبية للحرية والديمقراطية في عدة دول عربية. ومع ذلك، تحولت بعض هذه الثورات إلى نزاعات مسلحة، مما أدى إلى انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان. على سبيل المثال، في سوريا، أدى النزاع إلى مقتل مئات الآلاف ونزوح الملايين، حسب الشبكة السورية لحقوق الإنسان بلغ أعداد القتلى من المدنيين في سوريا خلال الفترة من مارس 2011 وحتى سبتمبر 226779 قتيلاً (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2021). وفي مصر، تعرض المتظاهرون للقمع والاعتقال التعسفي. وفقاً لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، استمرت انتهاكات حقوق الإنسان حتى في مرحلة تعثر وتراجع ثورات الربيع العربي.

ت-الأزمة الأوكرانية:

في عام 2014، شهدت أوكرانيا نزاعاً مسلحاً بين القوات الحكومية والانفصاليين المدعومين من روسيا في منطقة دونباس، بالإضافة إلى ضم روسيا لشبه جزيرة القرم. أدى هذا النزاع إلى سقوط آلاف القتلى ونزوح مئات الآلاف. في عام 2022، قدمت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تحديثاً لمجلس حقوق الإنسان حول الوضع في أوكرانيا، مشيرة إلى تسجيل ما لا يقل عن 1,189 حالة وفاة لمدنيين وما لا يقل عن 1,901 إصابة خلال الأسابيع الخمسة الأولى من النزاع. (باشيليت، 2022).

ث-أزمة الروهينجا:

في عام 2017، شنت القوات المسلحة في ميانمار حملة عسكرية ضد أقلية الروهينجا المسلمة في ولاية راخين، مما أدى إلى نزوح أكثر من 700,000 شخص إلى بنغلاديش المجاورة. وصفت الأمم المتحدة هذه الحملة بأنها "نموذجية للتطهير العرقي". في عام 2018، أصدرت بعثة تقصي الحقائق الدولية المستقلة بشأن ميانمار تقريراً يوثق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ضد الروهينجا، بما في ذلك القتل الجماعي وحرق القرى.

ج-الحرب في غزة:

تعتبر فلسطين أنموذجاً لانتهاكات حقوق الإنسان منذ وقوعها تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي. منذ عام 1967، تسيطر إسرائيل على الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة. الاحتلال يشمل

الاستيطان غير القانوني، الحصار، والاعتداءات العسكرية المتكررة. وفقاً لتقرير الأمم المتحدة (2022) أن الحصار المستمر منذ عام 2007 على غزة يعزل السكان البالغ عددهم 2.3 مليون نسمة، مما أدى إلى أزمة إنسانية خانقة تشمل انعدام الأمن الغذائي ونقص الرعاية الصحية. وقد أحدثت عملية "طوفان الأقصى" التي نفذتها فصائل المقاومة الفلسطينية، وعلى رأسها حركة حماس، في 7 أكتوبر 2023، تحولات جذرية في مسار الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، أدت العملية في البداية إلى مقتل 1200 إسرائيلي، وبعد الرد الإسرائيلي الذي خلف دماراً واسعاً في قطاع غزة قُتل ما يقرب من 40,000 فلسطيني، ونزح حوالي 2 مليون شخص داخل القطاع.

مما سبق يتضح حجم الانتهاكات التي شهدتها مختلف الدول تجاه حقوق الأفراد في القرن الحادي والعشرين، وهو ما يعكس الطابع العالمي لحقوق الإنسان، لكن الأمر يتعلق أيضاً بطبيعة الأنظمة السياسية والتي كثيراً ما يرتبط وضع حقوق الإنسان بطبيعة نظام الحكم في الدولة، ففي الوقت التي تشهد فيه الدول الديمقراطية احتراماً نوعياً لحقوق الإنسان تعرف النظم التسلطية عكس ذلك..

2. العلاقة بين انتهاكات حقوق الإنسان ومستقبل الأمن الإنساني

يعتبر الأمن الإنساني مفهوماً شاملاً يركز على حماية الأفراد والمجتمعات من المخاطر التي تهدد حياتهم وكراماتهم (Programme des Nations Unies de Développement PNUD, 1994). وهو يتجاوز المفهوم التقليدي للأمن العسكري ليشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والصحية. هناك مجموعة من العوامل تؤثر في مستقبل الأمن الإنساني؛ بما فيها التطورات السياسية والاقتصادية والعالمية، التقنيات الحديثة، النزاعات المسلحة والحروب. الكثير من الباحثين يرى أن الأمن الإنساني هو مفهوم رديف لحقوق الإنسان باعتبار أنهما يهتمان بالفرد وحماية حقوقه، لكن واقع الأمر أن لحقوق الإنسان موثيق قانونية تؤطرها في حين أن الأمن الإنساني هو مفهوم نظري برز بعد الحرب الباردة وهو يفتقر للأساس القانوني، لذا يمكن اعتبار أن حقوق الإنسان هي منظومة قانونية للأمن الإنساني (Tigerstrom, 2007) كونها محمية داخل الدول والمجتمع الدولي. وأن أي انتهاك لهذه الحقوق يعد خرقاً وتهديداً للسلم والأمن الدولي.

يرتكز تحرير الفرد من الخوف والتهديد إلى تمتع هذا الفرد بحقوقه بما يسمح له بالعيش في كرامة، فلا اعتبار لحقوق الإنسان في غياب الأمن. وبالتالي، يعد تعزيز حقوق الإنسان مسؤولية في الأمن الإنساني، بحيث يتجاوز الأمن الإنساني مجرد التذكير بالحقوق بل يطالب بضمانها عن طريق تقييد تمادي السلطة في التلاعب بها باسم دواعي المصلحة القومية أو السيادة الوطنية. على أساس أن تمكين الفرد من حقوقه هو المساهمة في تحريره من الخوف والحاجة وهو ما سنركز عليه في النقاط التالية.

2.1 التطورات السياسية والاقتصادية العالمية:

يرى ابن خلدون أن الأمن يمثل " في العلاقة بين الاحتلال والاختلال الأمني والتدهور الاقتصادي" (المجلي، 2009)، حيث تبرز من هذا التعريف العلاقة بين الأمن والاقتصاد والسياسة. فهو يرى أن الأمن ركن أساسي لاستقرار المجتمعات، وأن غيابه يؤدي إلى اضطرابات سياسية واقتصادية تؤدي إلى انهيار الحضارات. يمكن ربط هذه الرؤية بالتطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة التي تمس الأمن الإنساني من خلال النقاط التالية:

أ-الاحتلال الأمني والنزاعات السياسية

يؤدي الاحتلال أو التدخلات الخارجية إلى زعزعة الاستقرار الأمني في العديد من الدول، كما حدث في دول مثل العراق وسوريا واليمن. هذه النزاعات تؤدي إلى انهيار مؤسسات الدولة وضعف سيادة القانون، مما يسهم في انتشار العنف والجريمة المنظمة.

ب-التدهور الاقتصادي كنتيجة للاختلال الأمني

يؤدي غياب الأمن إلى تدمير البنية التحتية وانخفاض الاستثمارات المحلية والأجنبية؛ حيث تتعرض البنية التحتية للتدمير في مناطق النزاعات نتيجة العمليات العسكرية والهجمات الإرهابية. على سبيل المثال، تسببت المعارك المستمرة منذ أكثر من أربعة أعوام في مدينة حلب السورية في تضرر أكثر من 50% من البنية التحتية والأبنية جزئياً أو كلياً (الشرق الأوسط، 2016). وفي قطاع غزة، قدر البنك الدولي والأمم المتحدة تكلفة الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الحيوية بنحو 18.5 مليار دولار، أي ما يعادل 97% من إجمالي الناتج المحلي للضفة الغربية وقطاع غزة معاً عام 2022. (البنك الدولي، 2024). كما أن عدم

الاستقرار السياسي والأمني يُثني المستثمرين عن ضخ رؤوس أموالهم في بيئات غير مستقرة. حيث أدى عدم الاستقرار في العراق مثلاً إلى هروب رؤوس الأموال المحلية وتقييد الاستثمارات الأجنبية، مما أثر سلباً على الاقتصاد الوطني (عبدالرضا، ماي 2012).

ت-تأثير النزاعات المسلحة على السكان والاقتصاد

غالباً ما تتسبب النزاعات المسلحة في نزوح السكان وفقدان الوظائف، مما يزيد من معدلات الفقر والبطالة. بحيث أن النزاعات المسلحة تجبر السكان على النزوح من مناطقهم، وهذا يؤدي إلى فقدان الوظائف وزيادة معدلات البطالة. هذا النزوح يُثقل كاهل المناطق المستقبلية ويزيد من الضغط على الموارد المحدودة. كما أن غياب الأمن يؤدي إلى تراجع الأنشطة الاقتصادية، مما يفاقم معدلات الفقر والبطالة. وقد أشار خبراء في مصر إلى أن نقص الخدمات والمرافق وغياب الأمن يُعد من أبرز معوقات الاستثمار العقاري، مما يؤثر سلباً على الاقتصاد المحلي (صدى البلد، 2014). وقد تناولت دراسة نُشرت في مجلة "الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية" تأثير الاضطرابات السياسية والأمنية على الأنشطة السياحية في دول البحر الأبيض المتوسط، مثل تونس ومصر؛ وقد أظهرت الدراسة أن عدم الاستقرار أدى إلى تراجع عدد السياح وتنوعهم، وهو ما أثر سلباً على الإيرادات السياحية والتنمية الاقتصادية. وبالتالي فإن التطورات الجيوسياسية، مثل الصراعات بين القوى العالمية، والتحول في التحالفات الدولية، والأزمات الاقتصادية الكبرى، تؤثر بشكل مباشر على استقرار المجتمعات والأمن الإنساني.

ث-الصراعات بين القوى العالمية والتحولات في التحالفات الدولية

تؤدي الصراعات بين القوى الكبرى إلى زعزعة الاستقرار الإقليمي والدولي، مما ينعكس سلباً على الأمن الإنساني (Blattman, 2022). فعلى سبيل المثال، الحرب الروسية-الأوكرانية أثرت بشكل كبير على السلام العالمي، وتسببت في أزمات إنسانية واقتصادية متعددة. كما أن التحولات في التحالفات الدولية قد تؤدي إلى تصاعد التوترات الإقليمية، مما يزيد من احتمالية نشوب صراعات جديدة تؤثر على استقرار المجتمعات. وهنا تجدر الإشارة إلى التغييرات في توازن القوى الإقليمي بعد الغزو الأمريكي للعراق في العام 2003، وانتفاضات العام 2011، التي ساهمت في تصعيد الصراعات في الشرق الأوسط (ميشيل، 21).

ج-الأزمات الاقتصادية الكبرى

تعتبر الأزمات الاقتصادية، مثل الركود العالمي، سبباً في تدهور الظروف المعيشية للفئات الضعيفة وزيادة نسبة الفقر، مما يؤثر سلباً على الأمن الإنساني. في كثير من البلدان المنخفضة الدخل، يشكل الإنفاق الصحي الشخصي نسبة كبيرة من النفقات، ويزيد التدهور الاقتصادي من مخاطر نزوح الناس إلى إهمال الرعاية الصحية والوقائية. (World Health Organization, 2019)، كما أن الأزمات الاقتصادية قد تؤدي إلى تفاقم انتهاكات حقوق الإنسان، حيث أشار تقرير منظمة العفو الدولية سنة 2009 إلى أن الأزمة الاقتصادية العالمية فاقمت من هذه الانتهاكات وجعلت مناطق كثيرة عرضة لتدهور حقوق الإنسان.

2.2 التقنيات الحديثة والأمن الإنساني:

يُسهم التطور التكنولوجي، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الرقمية، في تحسين حياة الأفراد من خلال تسهيل الوصول إلى المعلومات، وزيادة الكفاءة في العمل، وتوفير خدمات جديدة. ومع ذلك، فإن لهذا التطور تحديات تتعلق بفقدان الوظائف وانتهاك الخصوصية، مما يستدعي تحقيق توازن بين الاستفادة من التكنولوجيا وحماية حقوق الأفراد.

أ- فقدان المهن بسبب الأتمتة:

أشار تقرير لصندوق النقد الدولي إلى أن الذكاء الاصطناعي قد يؤثر على نحو 40% من الوظائف عالمياً، مع تأثير أكبر في الاقتصادات المتقدمة. في بعض الحالات، يمكن أن يؤدي ذلك إلى انخفاض الطلب على العمالة البشرية، مما يؤثر على الأجور وقد يصل إلى إلغاء الوظائف (ليانغ، 2024). على سبيل المثال، في مجال البرمجة، قد يكون العاملون في هذا القطاع عرضة لفقدان وظائفهم بسبب تقدم تقنيات الذكاء الاصطناعي القادرة على أداء مهامهم بكفاءة أعلى.

أدت منصات العمل الرقمية إلى ظهور قوة عاملة غير رسمية، في البلدان المتقدمة والنامية مما يخلق أشكالاً جديدة من انعدام الأمن في عالم العمل. العمال على المنصات الإلكترونية يعملون 27 ساعة في المتوسط

في الأسبوع النموذجي، مع حوالي ثلث ذلك الوقت (8 ساعات) يُقضى في العمل غير المدفوع الأجر. حوالي نصف هؤلاء العمال لديهم وظائف أخرى وظائف مدفوعة الأجر، حيث يقضون 28 ساعة في المتوسط أسبوعياً. معظم العمال في قطاعات التاكسي والتوصيل يعملون بكثافة عالية لساعات طويلة في المتوسط 65 ساعة في الأسبوع في قطاع التاكسي و59 ساعة في الأسبوع في قطاع التوصيل. ويلاحظ (أنظر الشكل رقم 02) وصول عدد منصات الرقمية لعمل التوصيل «Delivery» إلى 383 منصة سنة 2020 مقارنة ب 2007 أين كان عددها أقل من 50 منصة. كما أن ظروف العمل للأشخاص العاملين من خلال مثل هذه المنصات تتشكل بشكل كبير بواسطة الذكاء الاصطناعي الخوارزميات، التي تؤثر على ساعات العمل والمهام.

ب- انتهاك الخصوصية الرقمية

تتعرض الخصوصية الرقمية لانتهاكات متزايدة من قبل الحكومات والشركات الكبرى خاصة مع تزايد الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية. فقد أصبحت بيانات الأفراد سلعة ثمينة تتسابق الأطراف المتعددة للاستفادة منها، مما يثير المخاوف من استخدامها في التلاعب أو الاستغلال (الورقي، 2024). بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي المراقبة الرقمية إلى التجسس أو الاحتيال أو التسريب غير القانوني للبيانات والمعلومات الشخصية، مثل المحادثات والصور والمستندات، مما يشكل انتهاكاً لخصوصية الأفراد.

3. آفاق الأمن الإنساني وحقوق الإنسان في ظل التحديات الراهنة

هذا المحور يبحث في الرهانات التي تواجه الأمن الإنساني، ويقدم سيناريوهات محتملة لمستقبل الأمن الإنساني بناءً على التطورات الحالية خاصة في مجال حقوق الإنسان.

3.1 رهانات الأمن الإنساني في عصر الأنثروبوسين:

تشمل هذه الرهانات تأثير التكنولوجيا الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي على الأمن الإنساني، حيث يمكن أن تكون مفيدة في تحسين الحياة اليومية ولكنها أيضاً قد تؤدي إلى مخاطر مثل فقدان الخصوصية أو انتشار المعلومات المضللة. إضافة إلى ذلك، تُعتبر التغيرات المناخية تهديداً متزايداً يؤثر على استقرار المجتمعات بسبب الكوارث البيئية المتزايدة.

يلاحظ (أنظر الشكل رقم 03) وجود رهانات عديدة تحيط بالأمن الإنساني في عصر الأنثروبوسين (التأثير البشري)، ويمكن رصدها كالتالي:

أ- **تهديدات التكنولوجيا الرقمية digital technologie threats**: تُستخدم التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي في تعزيز الأمن السيبراني من خلال رصد وتحليل كميات هائلة من البيانات لتحديد الأنشطة غير القانونية. ومع ذلك، يمكن للمهاجمين استغلال هذه التقنيات لشن هجمات أكثر تعقيداً، مما يشكل تهديداً للبنية التحتية الرقمية. (Hewes, 2023)

ب- **الحروب والنزاعات violent conflict**: تسبب انتهاكات لحقوق الإنسان وتشريد الملايين من السكان، ما يؤدي إلى أزمة اللاجئين. كما يهدد الإرهاب والتطرف العنيف الأمن المجتمعي والاقتصادي، ويفاقم حالة عدم الاستقرار.

ت- **الازمات الاقتصادية والفقر inequalities**: تزايد معدلات الفقر والبطالة يؤدي إلى تدهور جودة الحياة ويهدد الأمن المعيشي والاقتصادي. إضافة إلى الاختلالات الاقتصادية بين الدول الغنية والفقيرة تسبب فجوات كبيرة في الوصول إلى الموارد والخدمات الأساسية. كما أن الازمات الاقتصادية العالمية مثل التضخم والركود تؤثر على الأمن الغذائي والصحي للمجتمعات.

ث- **الصحة العامة: Heath threats** تساهم التغيرات المناخية في تدهور نوعية الهواء وزيادة انتشار الأمراض، مما يشكل تهديداً مباشراً لصحة الأفراد

ج- رهانات أخرى other threats:

- القانون الدولي: تُواجه الجهود الدولية تحديات بسبب مبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، مما يُضعف الالتزام بالقوانين الدولية.

- □ □ المؤسسات الدولية: هناك ضرورة لتعزيز دور المؤسسات الدولية، مثل مجلس الأمن، لتحقيق حماية فعالة للأمن الإنساني بمختلف أبعاده.

- □ الكوارث الطبيعية: أدت التغيرات المناخية إلى زيادة وتيرة الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والجفاف، مما يهدد حياة الأفراد ويؤثر على سبل عيشهم. على سبيل المثال، تأثرت مساحة

الأراضي العالمية بنسبة 29% بالجفاف الشديد لمدة شهر واحد على الأقل في السنة خلال الفترة 2012-2021، مقارنة بالفترة 1951-1960. (**World meteorological organization**, 2023). كما يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم مخاطر انعدام الأمن الغذائي. في الحالات القصوى، يمكن أن يخلق بيئة مواتية لانتشار الأوبئة.

أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول.

3.2 السيناريوهات المستقبلية للأمن الإنساني

يتطلب تحليل السيناريوهات المستقبلية للأمن الإنساني النظر في الأبعاد الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، والبيئية التي تؤثر على تحقيق الأمن الإنساني بمفهومه الشامل.

السيناريو الخطي:

هذا السيناريو يفترض أن الأوضاع الحالية ستستمر دون تغييرات جذرية، مع تقدم محدود في معالجة التحديات المرتبطة بالأمن الإنساني. أيضاً، يتوقع استمرار نفس الأنماط من النزاعات، التحديات البيئية، ونسبة الفقر. التحسينات قد تكون طفيفة، مثل تعزيز برامج الإغاثة الإنسانية أو تحسين أنظمة التعليم والصحة بشكل تدريجي.

كما يفترض استمرار هشاشة الأمن الإنساني بسبب الاعتماد على استراتيجيات تقليدية في مواجهة التحديات، مع غياب الإرادة السياسية القوية لتحقيق تغيير جذري. ومن أمثلته: الأزمات الغذائية في إفريقيا جنوب الصحراء، التي تستمر رغم جهود المساعدات الدولية.

السيناريو التفاؤلي:

يتوقع هذا السيناريو حدوث تحسن كبير في الأمن الإنساني بفضل التعاون الدولي واستخدام التكنولوجيا بشكل فعال ومستدام. نظراً لاعتماد تقنيات حديثة في الزراعة لتحسين الأمن الغذائي، وتطبيق الذكاء الاصطناعي في إدارة الكوارث الطبيعية. كما يعزز التعاون الدولي تمويل مشاريع التنمية المستدامة وحماية حقوق الإنسان. ومن مؤشرات انخفاض معدلات الفقر، الحد من النزاعات، وتحسن جودة الحياة عالمياً. مبادرات مثل "أهداف التنمية المستدامة 2030" للأمم المتحدة، والتي تهدف إلى القضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي.

السيناريو التشاؤمي:

هذا السيناريو يسلط الضوء على تفاقم التحديات التي يواجهها الأفراد بسبب النزاعات المسلحة وتدهور الأوضاع البيئية. ومن مؤشرات انتشار الحروب الأهلية، ارتفاع درجات الحرارة العالمية، وندرة الموارد المائية قد تؤدي إلى كوارث إنسانية واسعة النطاق. إضافة إلى زيادة أعداد اللاجئين، تفاقم انتهاكات حقوق الإنسان، وارتفاع معدلات الجريمة المنظمة. مثاله: الأزمة الفلسطينية والازمة في السودان التي أدت إلى تدهور الأمن الإنساني، إضافة إلى تأثيرات التغير المناخي على المجتمعات الفقيرة.

4. خاتمة:

في الختام، يمكن التأكيد على تأثير الانتهاكات الراهنة لحقوق الإنسان على مستقبل الأمن الإنساني حيث أنه كلما ارتفعت نسبة الانتهاكات الدولية لحقوق الإنسان كلما انخفض مستوى الأمن الإنساني مستقبلاً، إلا أنه بالرغم من التحديات الراهنة، هناك آفاق واعدة لتعزيز الأمن الإنساني وحقوق الإنسان من خلال التركيز على التعاون الدولي، مواجهة التحديات التكنولوجية، والاستثمار في الاستدامة. وهو ما يتطلب إرادة سياسية قوية وتنسيقاً للجهود بين الدول والمنظمات الدولية والمحلية.

استنتاجات واقتراحات:

-يتجاوز الأمن الإنساني الأمن التقليدي للدولة ليشمل أبعاداً متعددة؛ الاقتصادي، الغذائي، الصحي، البيئي، المجتمعي، والسياسي.

- يشكل انتهاك حقوق الإنسان تهديداً للأمن الإنساني ويعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- رغم الجهود الدولية لمعالجة الانتهاكات بما فيها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لا تزال حقوق الإنسان تواجه تحديات كبيرة في العصر الحالي.
- ضرورة تكثيف الجهود الدولية لضمان حماية حقوق الإنسان والتعامل مع الأزمات المشتركة.
- تعزيز الوعي العام لدى الشعوب والحكومات حول أهمية الأمن الإنساني وحقوق الإنسان والعمل على إيجاد حلول مبتكرة للتحديات الجديدة مثل التغيرات المناخية والمخاطر التكنولوجية.
- تعزيز المؤسسات الديمقراطية كوسيلة للوقاية من الانقلابات.
- دعم المجتمع المدني وحرية الإعلام لتقليل تأثير الأنظمة السلطوية.
- تطوير آليات دولية لمراقبة وضمان حقوق الإنسان.
- ضرورة إصلاح نظم حقوق الإنسان العالمية من خلال دعم استقلالية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. إضافة إلى محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات من خلال المحاكم الدولية.
- يمثل التعاون الدولي، وتفعيل القوانين، وزيادة الوعي المجتمعي حلولاً أساسية للحد من هذه الانتهاكات في المستقبل..

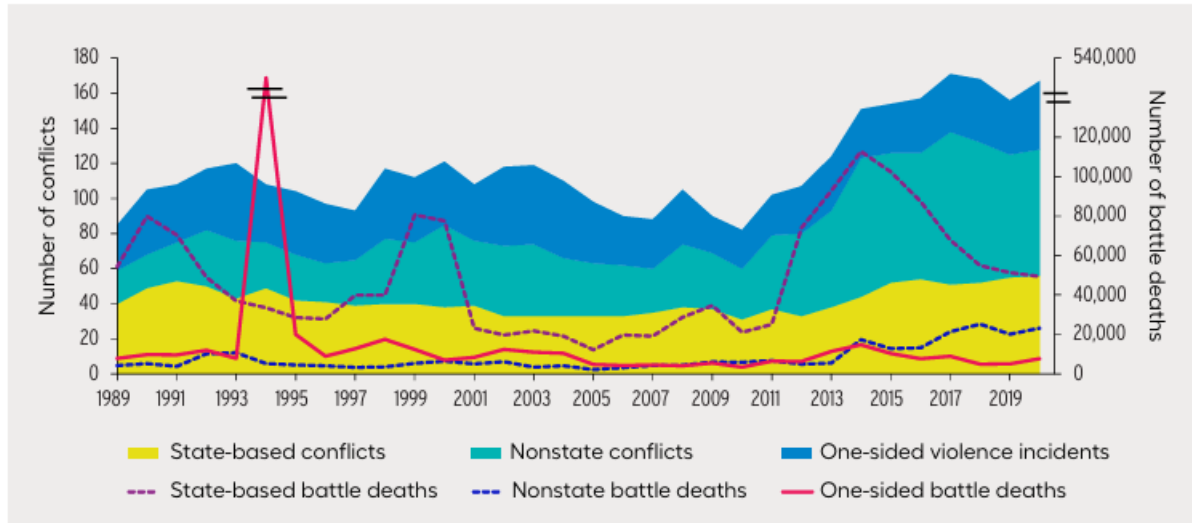
5. الأشكال والرسومات البيانية :

جدول رقم 01: أشكال الانتهاكات الدولية لحقوق الإنسان

المرحلة	المفهوم	الخصائص	الإطار القانوني
01	التمييز العنصري	انتهاك مبدأ المساواة والكرامة المتأصلة؛ بيئة خصبة للجرائم اللاحقة.	اتفاقية ICERD
02	الاعتقال التعسفي	سلب الحرية خارج إطار القانون؛ بداية تقويض سيادة القانون.	العهد الدولي (ICCPR)
03	التعذيب	إيقاع ألم متعمد (جسدي/معنوي) لغايات محددة؛ جريمة ضد الإنسانية إذا كان "منهجياً".	اتفاقية مناهضة التعذيب (CAT)
04	جريمة حرب	انتهاكات جسيمة لقوانين وأعراف الحرب أثناء نزاع مسلح (دولي أو غير دولي).	اتفاقيات جنيف / نظام روما
05	الإبادة الجماعية	"جريمة الجرائم"؛ أفعال تُرتكب بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة ما.	اتفاقية منع الإبادة 1948

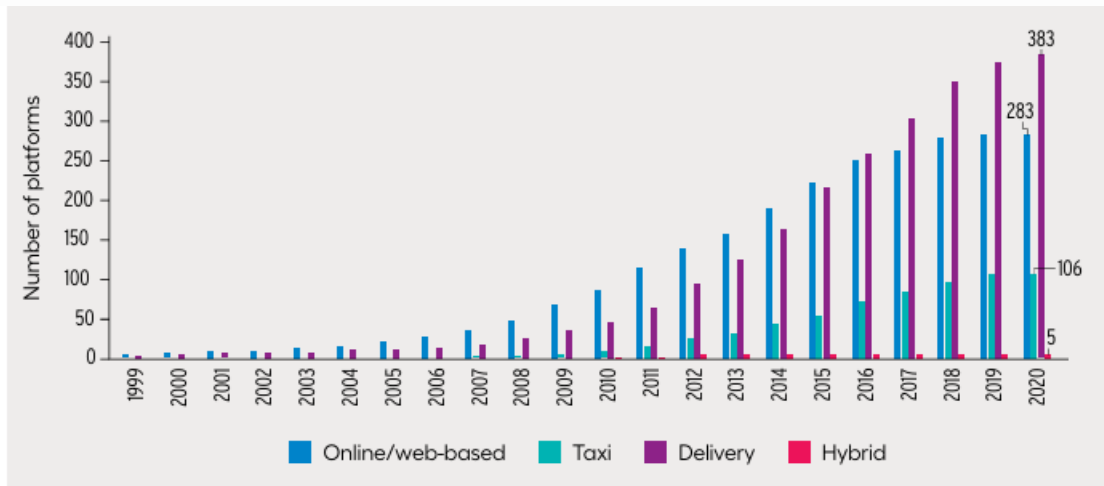
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على دليل أكسفورد للقانون الدولي الجنائي Heller, K. J., Mégret, F., Nouwen, S., Ohlin, J. D., & Robinson, D. (Eds.). (2020). *The Oxford Handbook of International Criminal Law*. Oxford University Press.

الشكل رقم 01: تصاعد النزاعات المسلحة



Source: Uppsala Conflict Data Program (UCDP). (2020). *Number of Conflicts and Battle-related Deaths, 1989–2019*. Uppsala University.

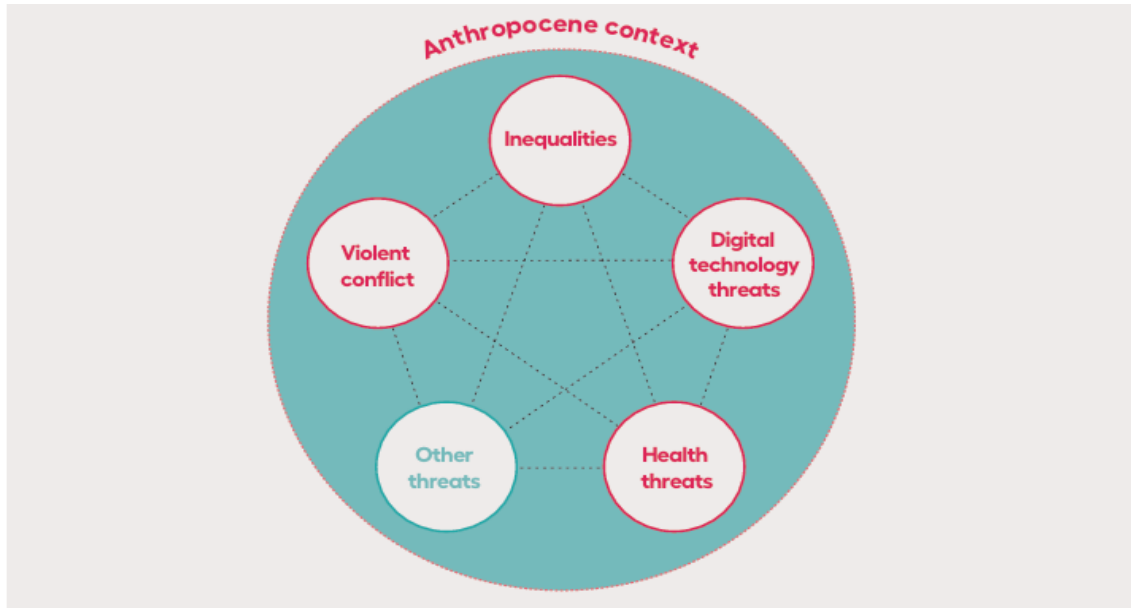
الشكل رقم 02: تصاعد منصات العمل الرقمي



Source: UNDP, New threats to human security in the Anthropocene, 2022 SPECIAL REPORT. P.82

<https://hdr.undp.org/system/files/documents/srhs2022.pdf>

الشكل رقم 03: تحديات الأمن الإنساني الراهنة



Source: UNDP, New threats to human security in the Anthropocene, 2022 SPECIAL REPORT. P.16

6. قائمة المراجع:

• الكتب:

- ✓ المجلي، ع. ا، أسباب حفظ الامن ومسؤولية الدعاة ونحوها. الرياض: دار الحضارة للنشر والتوزيع، 2009.
- ✓ Heller, K. J., Mégret, F., Nouwen, S., Ohlin, J. D., & Robinson, D. (Eds.). The Oxford Handbook of International Criminal Law. Oxford University Press.2020.
- ✓ Blattman, C. *Why we fight: the roots of war and the paths to peace*. Viking.2022.
- ✓ Barbara Von Tigerstrom. *Human Security and International Law Prospects and Problems*. Oregon: Oxford.2007.
- ✓ Nowak, M. &. *The United Nations Convention Against Torture*. Oxford University Press.2008.
- ✓ Stanton, G. H. *The Ten Stages of Genocide*. Genocide Watch.2016.

• المقالات:

- ✓ فريدة، ح. الامن الانساني ومبدأ عالمية حقوق الانسان. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية (2018، مارس). المجلد الثاني (العدد التاسع)، ص.ص 754-772.

• المذكرات والأطروحات:

- ✓ سمير، س. الامن الانساني في ظل الحماية الدولية لحقوق الانسان. بائنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص القانون الدولي لحقوق الانسان، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الحاج لخضر بائنة، (2015-2016).

• التقارير

- ✓ مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان. أبعاد جديدة لأزمات حقوق الانسان في زمن الجائحة، قراءة موجزة في مؤشرات حقوق الانسان في العالم العربي، التقرير السنوي 2020. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، 2021.

- ✓ Programme des Nations Unies de Developement PNUD ..*Rapport Mondial sur le Développement Humain 1994*. Paris: Economica,1994.
- ✓ UNDP, New threats to human security in the Anthropocene, 2022 SPECIAL REPORT.

- ✓ Uppsala Conflict Data Program (UCDP). (2020). *Number of Conflicts and Battle-related Deaths, 1989–2019*. Uppsala University

• مواقع الانترنت:

- ✓ البنك الدولي (2024). أفريل 02. (أضرار البنية التحتية في غزة بسبب الحرب الاسرائيلية تقدر بـ 18.5 مليار دولار Consulté le 21 ديسمبر 2024, sur <https://www.almasryalyoum.com/news/details/3137019>
- ✓ الشرق الاوسط (2016). ديسمبر 18. (تضرر أكثر من 50 في المائة من البنية التحتية في حلب Consulté le 23 ديسمبر 2024, sur [middel east: https://shorturl.at/OcoSk2024](https://shorturl.at/OcoSk2024)
- ✓ الوراق, 2024). ديسمبر 18. (تراجع عالمي لحماية البيانات خلال 2024 Récupéré sur jusoormapost.com/ar/posts/50614/tragaa-aaalmy-lhmay-albyanat-khlal-2024-ydaa-alkhsosy-alkmy-fy-mhb-alryh?
- ✓ باشيليت, م (2022). مارس. (بيان مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الدورة 49 لمجلس حقوق الإنسان Consulté le 24 ديسمبر 2024, sur [ohchr.org: https://www.ohchr.org/ar/statements/2022/03/update-human-rights-council-ukraine](https://www.ohchr.org/ar/statements/2022/03/update-human-rights-council-ukraine)
- ✓ ديزنتيا, ل. ف (2018). أكتوبر 21. (حقوق الإنسان والافاق الثقافية Consulté le 23 ديسمبر 2024, sur <https://www.unesco.org/ar/articles/hqwq-alansan-walafaq-althqafyt> منظمة اليونسكو
- ✓ صدی البلد (2014). أكتوبر 08. (خبير: نقص الخدمات والمرافق وغياب الامن معوقات الاستثمار العقاري . Consulté le 22 ديسمبر 2024, sur [elbalad.news: https://www.elbalad.news/1182436](https://www.elbalad.news/1182436)
- ✓ عامر, ع (2022). أكتوبر 07. (الامن الانساني وأبعاده في القانون الدولي العام Consulté le 21 ديسمبر 2024, sur [adelhr.org: https://adelhr.org/portal/20676](https://adelhr.org/portal/20676) مركز عدل لحقوق الإنسان
- ✓ لياغ, أ (2024). جانفي 15. (الذكاء الاصطناعي سيؤثر على 40 في المائة من الوظائف ويؤدي الى تفاقم عدم المساواة Récupéré sur [bbc.com: https://www.bbc.com/arabic/articles/cg3drezi8o?](https://www.bbc.com/arabic/articles/cg3drezi8o)
- ✓ ميشيل, ب. ك (2021). جانفي 21. (اشعال الصراعات في الشرق الاوسط أو اخماد النيران Consulté le 22 ديسمبر 2024, sur [carnegieendowment.org: https://carnegieendowment.org/research/2019/01/ishaal-alsraat-fy-alshrq-alawst-aw-ikhmad-alnyran?center=middle-east&lang=ar](https://carnegieendowment.org/research/2019/01/ishaal-alsraat-fy-alshrq-alawst-aw-ikhmad-alnyran?center=middle-east&lang=ar)
- ✓ World meteorological organization. (2023, November 02). *climat change is bad for health but climat services save lives*. Consulté le 28, 2024, sur [wmo.int: https://wmo.int/news/media-centre/climate-change-bad-health-climate-services-save-lives?](https://wmo.int/news/media-centre/climate-change-bad-health-climate-services-save-lives?)
- ✓ Hewes, M. (2023, June). *How artificial intelligence will change information and computer security in the nuclear world*. Consulté le 25, 2024, sur [iaea.org: https://www.iaea.org/bulletin/how-artificial-intelligence-will-change-information-and-computer-security-in-the-nuclear-world](https://www.iaea.org/bulletin/how-artificial-intelligence-will-change-information-and-computer-security-in-the-nuclear-world)
- ✓ Magny, M. (2024, oct 28). L'anthropocène, un objet frontière qui signifie plus qu'une tranche de temps géologique. *The Conversation*. Récupéré sur <https://chrono-environnement.univ-fcomte.fr/lanthropocene-un-objet-frontiere-qui-signifie-plus-quune-tranche-de-temps-geologique/>
- ✓ UNESCO. (2001, Novembre 2). *Universal Declaration on Cultural Diversity*,. Consulté le 2024, sur [UNESCO.ORG: https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000127160](https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000127160)
- ✓ World Health Organization. (2019, March 18). *The impact of global crises on health, money, weather and microbes*. Consulté le 22, 2024, sur [who.int: https://www.who.int/news/2019/03/global-crises-on-health-money-weather-microbes](https://www.who.int/news/2019/03/global-crises-on-health-money-weather-microbes)

